

واشنطن بوست: الأمير محمد بن سلمان يستعد للتوجيه الاتهام للأمير محمد بن نايف باختلاس 15 مليار دولار



كشفت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، نقلًا عن مصادر سعودية وأمريكية، أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يستعد للتوجيه اتهامات بالفساد ضد ابن عمه ولي العهد السابق "محمد بن نايف"، والمعتقل منذ مارس/آذار الماضي، بقيمة 15 مليار دولار.

وقال تقرير "واشنطن بوست"، والذي جاء بقلم كاتب الشؤون الأمنية في الصحيفة، ديفيد إجناطيوس، إن لجنة مكافحة الفساد، التي شكلها بن سلمان، أنهت - تقريرًا - تحقيقات بشأن فساد مزعوم للأمير بن نايف، وأن الأول يستعد للتوجيه اتهامات إلى بن نايف بالاستيلاء على 15 مليار دولار.

وأضاف إجناطيوس أن اللجنة على وشك الانتهاء من تحقيقاتها حول مزاعم استيلاء بن نايف على مليارات الولايات إبان فترة عمله كوزير للداخلية.

وتدور المزاعم، بحسب إجناطيوس، حول مليارات الولايات حولها بن نايف بشكل غير قانوني من خلال شبكة من الشركات والحسابات الخاصة، بينما كان يدير برامج سعودية لمكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية.

ونقل الكاتب عن مصدر مقرب للأمير بن نايف قوله إن المحققين السعوديين طلبوا منه سداد 15 مليار دولار يزعمون أنه اختلسها، على الرغم من أنه ليس من الواضح كيف وصلوا إلى هذا الرقم.

وخلال إدارته تلك البرامج، كان الأمير بن نايف يطلب من العاهل السعودي السابق عبد الله بن عبد العزيز الموافقة على نفقات ضخمة على عدة مشروعات، مثل خدمات للنقل الجوي وتشييد مطارات سرية وأمن الموارد والتسلیح، وكانت تلك البرامج والنفقات معلومة لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

واستهدفت تلك البرامج تزويد الداخلية السعودية بإمكانات متقدمة لتمكينها من اختراق تنظيمات جهادية، أبرزها "القاعدة"، تحت إشراف الأمير بن نايف. ونقلت الصحيفة عن جون برينان، مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية السابق، والذي عمل بشكل وثيق مع الأمير بن نايف قوله إن المقربين من الأمير بن سلمان يتهمون الأمير بن نايف بالاستيلاء على بعض تلك الأموال الهائلة لنفسه، لكنه (بريانان) عبر عن اعتقاده بأن الأمير بن نايف لم يكن فاسدا. وأسهبت "واشنطن بوست" في سرد تفاصيل برامج تحديث الداخلية السعودية التي بدأها الأمير بن نايف، والتي تضمنت إنشاء وحدة لمكافحة الإرهاب، مؤكدة أن نفقات تلك البرامج زادت وأن العاهل السعودي السابق كان على علم بكل تلك النفقات ووافق عليها.